

التوجه الكمي والنوعي في مخرجات التعليم العالي الجزائري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة قسنطينة 2 نموذجاً -

محمد سيف الدين بوفالطة MOHAMED SEIF EDDINE BOUFALTA

أستاذ محاضر قسم "أ" بقسم علوم التسيير بجامعة قسنطينة 02 - الجزائر

البريد الإلكتروني: boufaltaseif@yahoo.fr

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإيداع
2019/12/01	2019/05/29	2019/03/12

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس التوجه الكمي والنوعي في مخرجات التعليم العالي الجزائري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، حيث تم دراسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) نموذجاً لذلك باعتبارها من أكبر الكليات إستقطاباً للطلبة.

أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أين تم توزيع إستبيان على عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (50) عضو. تم تحليل نتائج الإستبيان عن طريق برنامج SPSS.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والمتمثلة في وجود توجه كمي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة والبحوث العلمية على مستوى الكلية، بينما يوجد توجه نوعي ضعيف بالنسبة لمخرجات التعليم العالي من الطلبة والبحوث العلمية.

وفي الأخير تم عرض مجموعة من التوصيات خصوصاً ما تعلق منها بتحسين نوعية مخرجات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: مخرجات التعليم العالي؛ مؤسسات التعليم العالي؛ الطلبة، البحث العلمي.

Measuring Quantitative and Qualitative Orientation in the Outputs of Algerian Higher Education from the Faculty Members Point of View at Economic Sciences and Management, Constantine University (2)

The present study aimed to analyze the qualitative and quantitative orientations in the outputs of Algerian higher education from the faculty members point of views at the the Faculty of Economic, Commerce and Management Sciences Faculty in Constantine University (2), because it is one of the Algerian universities attracting students.

To achieve this aim, the analytical descriptive approach was adopted in this study and the simple random sample consisted of 50 teachers.

The results show that there are quantitative orientations on outputs of Higher Education in the university. There is a marginal qualitative orientation. In

the light of these results, some pedagogical implications are suggested to help improve the output of Algerian universities.

Key words: university output, higher education institutions, higher education institutions, students, scientific research.

1. مقدمة:

يعتبر التعليم حاجة من الحاجات الأساسية التي تعمل على تطور وتقدم الحياة بصفة عامة والمجتمعات بصفة خاصة، فكل ما توصل له الإنسان من تقدم وازدهار وقوة في عالمنا الحاضر كان بشكل أو بآخر من نتائج التعليم.

فمن أهم المراحل التعليمية في التعليم هو التعليم الابتدائي كمرحلة أولى، يكتسب فيها التلميذ القواعد الأساسية للتعلم، والتعليم العالي كمرحلة أخيرة حيث يكون فيها للطالب القدرة على الابتكار والاكتشاف. فالتعليم العالي من بين أهم القطاعات التي يعتمد عليها المجتمع في الرقي والتطور وهو الذي تقع عليه المسؤولية الكبيرة في إعداد الأجيال المؤهلة لشغل الوظائف المهمة في المنظومة الاجتماعية، وتوفير احتياجات سوق العمل التي تتمثل أساساً في الخريجين الذين لا يجدون مرسى لهم إلا في هذا المجال، الذي يمكنهم من توظيف مهاراتهم التي إكتسبوها من خلال دراستهم في مختلف مؤسسات التعليم العالي. ونظراً لدوره وأهمية هذا الأخير في خدمة المجتمع من جهة والتنمية من جهة أخرى، فقد ظهرت ضرورة الاهتمام بالجودة في التعليم والعمل على تحسينها والرفع منها باستمرار، من أجل تحسين نوعية مخرجات التعليم العالي، سواء كانت هذه المخرجات في شكل بحوث علمية من شأنها أن تثري الرصيد المعرفي للمجتمع، أو في شكل خريجين حاملين لشهادات عليا تساعدهم في اكتشاف عالم آخر وأوسع من عالم التعليم العالي، وهو سوق العمل الذي يعمل هذا الأخير على بناء مجتمعات راقية ومزدهرة.

وعلى إعتبار أن الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو، هذا ما جعلها تعطي اهتماماً ومجهوداً كبيراً في تحسين جودة قطاع التعليم العالي بها، وهذا يتجلى من خلال الإصلاح الأخير والمتمثل في نظام ليسانس، ماستر ودكتوراه والذي يرمز إليه اختصاراً بـ (ل.م.د). وهو يهدف أساساً إلى تحسين جودة مخرجات التعليم العالي من بحوث وخريجين ذوي مؤهلات علمية عالية تساهم في التنمية الاقتصادية.

لكن ما يلاحظ أن هذا الإصلاح رافقه توسع كبير في عدد الطلاب والجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحوث والإقامات الجامعية والمطاعم، الخ. حيث شهدت مؤسسات التعليم العالي ارتفاعا ملحوظا لتغطي (48) ولاية، وتصل بذلك إلى مائة وستة (106) مؤسسة، تنتوزع إلى خمسين (50) جامعة؛ ثلاثة عشر (13) مركز جامعي؛ عشرون (20) مدرسة وطنية عليا؛ إحدى عشرة (11) مدرسة عليا للأساتذة وملحقتين (2) جامعتين. هذا التطور الذي شهده القطاع على المستوى المادي كان نتيجة حتمية لارتفاع عدد الطلبة المسجلين نحو (2725) طالبًا في التدرج و(156) طالبًا فيما بعد التدرج خلال الموسم الجامعي (1962-1963). ليصل إلى (1165040) طالبًا في التدرج و(76510) طالبًا فيما بعد التدرج للموسم (2014-2015). (تنقوت وآخرون، 2017، 166).

وما يفسره العديد من الباحثين أن هذه الزيادة الهائلة في أعداد الطلبة وما يقابلها من خريجين لا ترجع لإعتبرات إقتصادية، وإنما لقرارات سياسية بعيدة كل البعد عن الإعتبرات الإقتصادية وهذا ما نتج عنه بطالة كبيرة في صفوف الخريجين من الطلبة بسبب عدم توافق مؤهلاتهم العلمية مع متطلبات الشغل من جهة، وعدم وجود مناصب شغل كافية لإستيعاب أعداد الخريجين الهائلة من جهة أخرى. (زاير وآخرون، 2017، 247)

بالإضافة إلى ذلك فقد عرف البحث العلمي زيادة في الهياكل البحثية تصل إلى 25 مركز بحث و23 وحدة بحث؛ 13 منها مرتبطة بمراكز البحث و10 مرتبطة بالجامعات. كما دعمت بمخابر بحث وصل عددها إلى 1298 مخبر سنة 2012 مع ارتفاع عدد الباحثين إلى 2083 باحث دائم. (تنقوت وآخرون، 2017، 166).

إن التوسع الكبير الذي عرفته مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في الآونة الأخيرة خصوصا بعد تبني نظام (ل.م.د) لا يعني بالضرورة أنه يوجد توجه كمي أو توجه نوعي في مخرجات التعليم العالي من طلبة وبحوث. فمن الناحية الكمية يوجد العديد من المؤهلات العلمية والتي لم تجد مكانها في سوق العمل كما أن معظم البحوث المنشورة لا تساهم بالشكل الكافي في حل مشاكل التنمية بالجزائر. (بوفالطة، 2016) بالإضافة إلى

ذلك يلاحظ أن الجامعات الجزائرية مازالت في المراتب المتأخرة ضمن التصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي. من كل ما سبق وللوصول إلى حلول موضوعية يتوجب التعرف وبدقة عن توجه مخرجات التعليم العالي في الجزائر من حيث الطلبة والبحوث العلمية.

2. مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق وفي ضوء تطور مؤسسات التعليم العالي والهياكل البحثية، سيتم قياس التوجه الكمي والنوعي في مخرجات مؤسسات التعليم العالي من طلبة وبحوث علمية وتحديدًا كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة قسنطينة (2)، حيث أن تحقيق التوازن بين هذين التوجهين يعتبر مفتاح نجاح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها.

وقد تم إختيار كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة قسنطينة (2) كعينة للدراسة، وهذا يعود لإستحواذها على عدد كبير من الطلبة. ناهيك عن تعدد التخصصات بها والذي يتجاوز عشرة تخصصات، وهذا إن دل فيما يدل على مدى مساهمة هذه الكلية في تخريج أعداد من الطلبة بما يتناسب وإحتياجات سوق العمل، وعليه يمكن بلوة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما هو مستوى التوجه النوعي والكمي في مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديدًا في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

وللإجابة على السؤال الرئيس سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

- ما هو مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

- ما هو مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

- ما هو مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

3. أهمية الدراسة:

من خلال أسئلة الدراسة السابقة الذكر يمكن إبراز أهميتها فيما يلي:

الأهمية النظرية: تتمثل الأهمية النظرية لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- حداثة الموضوع في حد ذاته، حيث لم يتطرق لهذا الموضوع بشكل مكثف مثل بعض المواضيع الأخرى.

- المساهمة في الحد من النقص القائم في هذا الموضوع أو إستكمال ما توصلت له الدراسات السابقة.

- المساهمة في أن تكون هذه الدراسة مرجعا للباحثين والمهتمين بقضايا التعليم العالي.

- فتح آفاق أمام المزيد من الدراسات حول الموضوع.

الأهمية التطبيقية:

- أهمية مخرجات التعليم العالي من طلبة وبحوث علمية ومدى مساهمتها في خدمة المجتمع وتطوره، والعمل على تنميته في مختلف المجالات.

- مساعدة القائمين على مؤسسات التعليم العالي في وضع سياسات هادفة للربط بين مخرجات التعليم العالي من الناحية الكمية والنوعية بمتطلبات التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية للتعرف على ما يلي:

- مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2)؛

- مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2)؛
- مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2)؛
- مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2).

5. حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: لقياس التوجه الكمي والنوعي في مخرجات التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة (2)، تم دراسته في أربعة مجالات أساسية (التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة، التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة، التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من بحوث علمية، التوجه الكمي من مخرجات التعليم العالي من بحوث علمية).

- الحد الزمني: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من السنة الجامعية 2017-2018.

- الحد البشري: تمثلت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة (2).

- الحد المكاني: تم إجراء هذه الدراسة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة (2) بالجزائر.

6. مصطلحات الدراسة:

1.6. مفهوم التعليم العالي:

هناك من يعرف التعليم العالي على أنه: "ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يمتد من نهاية المرحلة الثانوية بشعبها المتعددة وأنماطها المختلفة حتى نهاية المرحلة العليا التي تنتهي بنهاية السلم التعليمي الرسمي في جميع نظم التعليم العالمية" (باديب، 2009، 151).

حسب منظمة اليونسكو: "التعليم العالي كمفهوم يتمثل في مختلف الدراسات التكوينية أو التكوينية الموجه للبحث الذي يأتي بعد المرحلة الثانوية، والذي يتم على مستوى مؤسسات التعليم العالي المعترف بها من قبل السلطات الرسمية للبلد" (UNESCO, 1998, 1).

أما المشرع الجزائري فعرفه على أنه: "كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1999، 4).

مما سبق يمكن طرح التعريف الإجرائي للتعليم العالي على أنه: "المرحلة النهائية من المسار التعليمي وله خصائص تختلف عن باقي المستويات الأخرى من التعليم".

2.6. مفهوم مؤسسات التعليم العالي:

تتميز مؤسسات التعليم العالي بطبيعة مختلفة عن غيرها من المؤسسات التعليمية لما لها من علاقة مباشرة بجوانب الحياة المختلفة، فضلا عن كون مؤسسات التعليم العالي بمثابة أداة التنمية في المجتمع عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

فهي المؤسسات التي تعمل في مجال التعليم العالي، فقد تكون جامعة أو معهد أو مدرسة عليا أو مركز، تقوم على توفير برامج التعليم العالي للطلبة من أجل حصولهم على مؤهل علمي (ليسانس أو درجة أعلى دبلوم ماجستير أو دكتوراه) (الهادي، 2013، 248).

3.6. مفهوم مخرجات التعليم

تعرف المخرجات على أنها هي: "القدر الذي تم تحقيقه من الأهداف الموضوعية سلفاً نتيجة لعمليات النظام وأنشطته، وهي المؤشر على جهود المنظمة وكفاءة مدخلاتها وعملياتها، هذه المخرجات ينظر إليها دائماً على أنها انعكاس جزئي للظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية العامة التي تحيط بالنظام (المناخ الخارجي)، والآثار المجتمعية للسياسات والبرامج والقرارات داخل النظام التعليمي (المناخ الداخلي)".

وتتنوع مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي بين مخرجات تعليمية، وأخرى بحثية تتفاعل جميعها من أجل خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه من وجود تلك المؤسسات.

حيث أن مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة إلى حد كبير باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وإزدهار أي مجتمع في العالم، كما يلاحظ أن مخرجات العملية التعليمية تتسع أطرها وفقا لمتطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعا وشمولية (الظالمي، 2012، 154-155).

أما فيما يتعلق بمخرجات التعليم العالي من الناحية الكمية، فيقصد بها في هذه الدراسة تلك الأعداد من خريجي مؤسسات التعليم العالي وحجم البحوث المنجزة من قبل هذه المؤسسات.

أما فيما يتعلق بمخرجات التعليم العالي من الناحية النوعية، فيقصد بها نوعية الكفاءات التي يتمتع بها الخريج الجامعي ومدى توافق هذه الكفاءات مع الحاجات المؤسسات والمجتمع، ومدى أصالة البحوث العلمية ومقروئيتها عالميا وخدمتها لأهداف التنمية.

4.6. الطلبة المتخرجين:

الطالب هو ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية أو مرحلة التكوين المهني أو الفني العالي إلى الجامعة تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك. ويعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية والفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، إذ أنه يمثل عدديا النسبة الغالبة في المؤسسة الجامعية (دليو وآخرون، 2006).

وبذلك يمثل الخريجون وما أضيف لهم من مهارات وخبرات وعادات أهم المخرجات التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي، حيث أن درجة مواظمتهم الكمية والنوعية لإحتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي العنصر الحاسم على مدى جودة العملية التعليمية في تلك المؤسسات (أحمد، 2007). وبهذا يعد الطالب أحد المحاور الأساسية في العملية التعليمية لأن هذه المؤسسة أنشئت لخدمته ومن أجله.

5.6. البحوث العلمية: المقصود بها البحوث الكاملة التي تمتاز عن غيرها من البحوث بوجود مشكلة يسهم في حلها، وتوفر الموضوعية في البحث والإعتماد على الملاحظة والتجربة وليس الإعتماد على العادات والتقاليد والخبرة الشخصية بحيث يمكن علمياً تعميم

النتائج التي تم التوصل لها، ودور أخلاقيات البحث العلمي فيها بحيث تمتاز بالمرونة في التعامل مع المشكلات التنموية المتنوعة ويجمع بين الإستقراء الذي يقرأ الباحث فيه الحقائق الموجودة كما هي في الواقع. (الطراونة، 2010)

7. الدراسات السابقة:

تعددت الأبحاث التي تناولت بالدراسة والتحليل مخرجات التعليم العالي، من حيث جودتها وأهميتها. في حين يوجد عدد قليل جدا من الدراسات التي عالجت طبيعة مخرجات التعليم العالي وتركيبتها من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية، وهذا بشقيها سواء من حيث البحوث العلمية أو ما تعلق منه بنوعية وأعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات المطلع عليها من قبل الباحث.

دراسة المنيع (1991) بين من خلالها أن الجامعات السعودية مازالت تخرج أعدادا هائلة من الطلبة في التخصصات الإنسانية على حساب التخصصات العلمية، الشيء الذي أدى إلى إزدياد نسب البطالة بين خريجي الطلبة في حين أن بعض القطاعات الإقتصادية تفتقر إلى اليد العاملة، وقد أرجع الباحث هذا الخلل إلى مجموعة من المسببات أهمها:

- التوزيع السيء للطلبة على التخصصات دون وجود تنسيق بين مؤسسات القطاع العام والخاص في تحديد نسب القبول ومحتويات المناهج.
- عدم تمتع خريجي الجامعات السعودية بالمهارات الأساسية كالحاسب الآلي وضعف في اللغة الإنجليزية.
- عدم المساهمة الكافية للمرأة السعودية في التنمية الشاملة على الرغم من أهميتها في عدد من القطاعات الأخرى غير قطاع الصحة والتعليم.

دراسة طالبى وبركة (2014): هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على مختلف الإنجازات والإخفاقات في نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عبر مراحل تطوره منذ الإستقلال سنة 1962 إلى غاية سنة 2014. وقد توصل الباحثان إلى أنه رغم الإنجازات التي حققها نظام التعليم العالي على المستوى الكمي خصوصا في تخريج الأعداد الكبيرة من الطلبة والتوسع الكبير في المرافق البيداغوجية والبحثية. في المقابل مازال نظام التعليم العالي يعاني من تأخر على صعيد الكيف من جهة وفي دوره الضعيف في التنمية

الاقتصادية من جهة أخرى. ويرجع ذلك إلى عدم توافق بين مخرجات نظام التعليم العالي وسوق العمل المحلي، وأيضا الإخفاق في تنفيذ الإصلاحات.

دراسة الداوي وبن زرقة (2015): هدف من خلالها الباحثان إلى تسليط الضوء على أهمية التعليم العالي وضرورة إيجاد إستراتيجية تطويرية لإصلاحه، مع محاولة إسقاط ذلك على واقع التعليم العالي في الجزائر ما بين الفترة (2004-2012). واستخدم الباحثان في ذلك الأسلوب الوصفي في الجانب النظري للدراسة والأسلوب التحليلي في الجانب العملي. ومن أهم نتائج دراستهما أنه يوجد توجه كمي في التعليم العالي بالجزائر، حيث إزداد المعروض من خريجي مؤسسات التعليم العالي مقابل الطلب المحدود في سوق العمل هذا أدى إلى ما يعرف ببطالة المتعلمين خصوصا بين تخصصات العلوم الإنسانية.

دراسة داغر وزملاءها 2016: هدفت هذه الدراسة، للتعرف على مستوى مواعمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن، للمساهمة في إقتراح حلول قد تفيد الإرتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يواءم وحاجة سوق العمل. وتكونت عينة الدراسة من (380) فردا من إداريين بمؤسسات المجتمع المحلي، للعام (2014-2015)، وقد أستخدمت في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي والمتعدد واختبار (LSD) للمقارنات البعدية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواعمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، كان متوسطا، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة مواعمة مخرجات التعليم الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي لكل محو وفق متغير (نوع الوظيفة)، وتوصلت الدراسة إلى إقتراح حلول قد تفيد في الإرتقاء بمخرجات التعليم العالي الأردني، بما يواءم وحاجة سوق العمل.

دراسة فلاح ومداح (2016): حاول الباحثان من خلالها التعرف على واقع البحث العلمي في الجزائر، معتمدين في ذلك على مجموعة من المؤشرات أهمها عدد الباحثين في الجزائر، عدد مخابر البحث العلمي، حجم المنشورات العلمية، مشاريع البحث المنجزة في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التعاون الدولي في مجال

البحث العلمي. وقد توصل الباحثان إلى أنه رغم الجهود المبذولة في تطوير البحث العلمي بالجامعات الجزائرية الرامية إلى زيادة أعداد الباحثين وحجم منشوراتهم وتعدد المشاريع البحثية. إلا أنه يبقى من حيث النوعية دون المعايير الدولية ويحتاج مزيدا من الدعم.

دراسة لنتقوت وسلامي (2017): حاول من خلالها الباحثان تسليط الضوء على تطور مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من الناحية الكمية والنوعية وتقييم انعكاساتها التنموية، ولهذا الغرض استخدم المنهج الوصفي التحليلي. نتائج الدراسة تكشف عن وجود حلقات مفقودة بين مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي والاقتصاد الوطني، وهو ما يحول دون تحقيق التنمية المنشودة. أو بعبارة أخرى إنه رغم التوجه الكمي في التعليم العالي والبحث العلمي إلا أنه لا يوجد توجه كفي أساسا وقد تجلت أهم جوانب هذه المشكلة في طبيعة النموذج التنموي القائم، والاختلالات التي يشهدها قطاع التعليم العالي، واللذان أثرا بشكل سلبي على الفعالية التنموية لمخرجات التعليم العالي في الجزائر.

كما توجد مجموعة من الدراسات في هذا الميدان باللغة الأجنبية من أهمها:

دراسة أخرى قام بها **Johannsen (2015)** لصالح الرابطة لأجل تطوير التربية في إفريقيا، هدف من خلالها تسليط الضوء على تشغيل خريجي الجامعات في إفريقيا في القطاع الخاص، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسب التشغيل ضئيلة وأن معظم المؤسسات الإفريقية تفتقر للكفاءات، وهذا بسبب هجرة العقول إلى الخارج وأيضا عدم إكمال العديد من الطلبة دراساتهم العليا وهذا ما يعطينا فكرة عن طبيعة مخرجات التعليم العالي في إفريقيا.

دراسة لكل من **Pastor et Seranno (2016)**: حاول من خلالها الباحثان التعرف على طبيعة مخرجات البحوث العلمية في دول الاتحاد الأوروبي، والكشف عن إن كانت فيه فروق في الإنتاج العلمي تبعا لعدة متغيرات وهي: جودة البحث العلمي، التخصص، كفاءة الباحث في مجال تخصصه، التمويل المخصص لكل باحث في دول الاتحاد الأوروبي. وقد أعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي، مستغلين المعطيات الرقمية التي

يوفرها الاتحاد الأوروبي في الوصول تحقيق اهداف دراستهما. حيث توصل الباحثان إلى أنه توجد زيادة في مخرجات البحوث العلمية في الاتحاد الأوروبي، كما توصل أن مصدر الفروق في هذه المخرجات بين دول الاتحاد الأوروبي ترجع أساسا إلى حجم الأموال المخصصة لكل باحث وبدرجة أقل كفاءة الباحث في مجال تخصصه.

التعليق على الدراسات السابقة:

مما سبق يمكن القول أنه يوجد إجماع في دراسة كل من طالبي وبركة (2014) ودراسة تنقوت وسلامي (2017) على أنه يوجد توجه كمي في مخرجات التعليم العالي من طلبة وبحوث علمية بالجزائر يقابله توجه نوعي ضعيف بالنسبة لهذه المخرجات. بينما أشارت دراسة الداوي وبن زرقة (2015) على أنه يوجد توجه كمي في مخرجات التعليم العالي بالجزائر من الطلبة. وقد سلكت كل من دراسة داغر وزملاؤها (2016) ودراسة Johansen (2015) نفس السياق باعتبارهما أن التوجه النوعي في مخرجات مؤسسات التعليم العالي من الطلبة ضعيف. وقد إشتراك دراسة فلاح ومداح (2016) ودراسة Pastor et Seranno (2016) في أنه يوجد توجه كمي بمخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية. ولعل بالإضافة الحالية لهذه الدراسة مقارنه بسابقتها هي تحليلها صراحة مخرجات التعليم العالي بشقيها الكمي والكيفي وهذا سواءً فيما يتعلق بالطلبة أو البحوث العلمية.

8. المنهج والإجراءات:

1.8. منهج الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يستخدم هذا المنهج لدراسة الظاهرة ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كميًا أو كميًا، إذ أن التعبير الكيفي يعطينا وصفاً لظاهرة موضحة خصائصها في حين يعطينا التعبير الكمي وصفاً كميًا موضحة مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات إرتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

2.8. مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2). والبالغ عددهم (215) عضو. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم سحب العينة بطريقة عشوائية بسيطة بحيث تتيح الفرصة لجميع أفراد المجتمع للإختيار في العينة، حيث تم توزيع (63) إستبانة على أفراد عينة الدراسة وهذا لصعوبات إدارية في التواصل بأعضاء هيئة التدريس. وقد تم إسترداد (52) إستبانة منها (50) إستبانة فقط صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول التالي يبين خصائص أفراد عينة الدراسة:

جدول (1): خصائص أفراد عينة الدراسة

البيان	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	17	43
	أنثى	33	66
	المجموع	50	100
عدد سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	35	70
	10 سنوات إلى 20 سنة	12	24
	20 سنة إلى 30 سنة	2	4
	من 30 سنة فما فوق	1	2
	المجموع	50	100
المستوى العلمي	ماجستير	32	64
	دكتوراه ل م د*	5	10
	دكتوراه علوم*	12	24
	دكتوراه دولة*	1	2
	المجموع	50	100

* يتميز التعليم العالي في الجزائر وفي المستويات ما بعد التدرج بوجود ثلاثة فئات من الدكاترة وهم الحاملون لشهادة دكتوراه دولة ينتسبون الى النظام الكلاسيكي القديم. الحاملون لشهادة دكتوراه علوم ينتسبون للمرحلة الانتقالية ما بين النظام الكلاسيكي القديم والإصلاح الجديد (ل.م.د). وحملة دكتوراه (ل.م.د) في النظام الجديد.

من خلال الجدول (1) يلاحظ تنوع في أفراد عينة الدراسة، حيث أن أغلبهم من الإناث. كما أن معظمهم تقل عدد سنوات خدمتهم عن العشرة سنوات، كما يلاحظ أنه توجد نسبة كبيرة من حملة شهادة ماجستير. هذا التنوع في خصائص أفراد عينة الدراسة سيساعد في الحصول على إجابات موضوعية غير حيادية تخدم هدف البحث.

3.8. أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين:

- القسم الأول ويتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة والتي شملت كل من الجنس، عدد سنوات الخدمة والمستوى التعليمي. وقد اعتمد في تحديد الإجابات من خلال الاختيار من متعدد.

- القسم الثاني ويتعلق بمحاور الدراسة، حيث كل محور يتكون من مجموعة عبارات تحدد الإجابة عليها وفقا لسلم ليكرت الخماسي من درجة موافقة ضعيفة جدا إلى درجة موافقة كبيرة جدا (سيتم توضيحه لاحقا بالتفصيل)، وقد تم تصميم محاور الدراسة وفقا لمتطلبات الدراسة واعتمادا على المعارف الذاتية للباحثين وهذا في ظل وجود دراسات كافية في هذا الميدان، حيث تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

- محور مواصفات خريجو الطلبة من الناحية النوعية، ويتكون من (7) عبارات.
- محور مواصفات خريجو الطلبة من الناحية الكمية ويتكون من (6) عبارات.
- محور مواصفات البحث العلمي من الناحية النوعية ويتكون من (6) عبارات.
- محور مواصفات البحث العلمي من الناحية الكمية ويتكون من (6) عبارات.

4.8. المعالجة الإحصائية:

تم استخدام حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) في نسخها التاسعة عشر من أجل إدخال وتبويب وجدولة ومعالجة البيانات المجمعة من الاستبانات المقبولة، وللإجابة على أسئلة الدراسة استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

أساليب الإحصاء الوصفي: وتتمثل فيما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة وكذا التعرف على إجابات أفرادها اتجاه عبارات الأجزاء الرئيسية لأداة الدراسة؛

- المتوسط الحسابي: يهدف إلى التعرف على مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه فقرات الدراسة؛
- الانحراف المعياري: يهدف إلى قياس درجة تشتت بيانات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي المتعلق بإجاباتهم حول فقرات الاستبانة.
- أساليب الإحصاء الاستدلالي:**
- معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha): للتأكد من مستوى ثبات الاستبانة في تحقيق أهداف الدراسة؛
- اختبار (t-test) لعينة مستقلة: يستخدم هذا الاختبار لقياس معنوية متوسط الفروق بين قياس لمجتمع معين والمتوسط الفرضي للدراسة وهو 3.
- لكي يتم تحليل آراء أفراد عينة الدراسة فإننا اعتمدنا على حساب المتوسط الحسابي والذي يعدّ أحد أهم مقاييس النزعة المركزية، ويتم حسابه باستخدام طريقة المتوسط الموزون أو المرجح.
- يتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بعد حسابه بناء على عدد الخيارات والفئات في المقياس، وفيما يلي وصف لخطوات التفسير:
- يتم حساب المدى والذي يساوي $5-1=4$ ؛
- يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، إذن $4/5=0.80$ ؛
- تكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي: من 1 إلى $(1+0.80)$ وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية الأخرى، ويمكن تفسير قيم المتوسطات الحسابية تبعاً لدرجات الموافقة كما يلي:

- من 1 إلى 1.80 تكون درجة الموافقة ضعيفة جداً؛
- من 1.81 إلى 2.60 تكون درجة الموافقة ضعيفة؛
- من 2.61 إلى 3.40 تكون درجة الموافقة متوسطة؛
- من 3.41 إلى 4.20 تكون درجة الموافقة كبيرة؛
- من 4.21 إلى 5 تكون درجة الموافقة كبيرة جداً.

9. اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة:

من أجل الوقوف على ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ ألفا. إذ تعدّ قيمة معامل كرونباخ ألفا مقبولة في بحوث الإدارة إذا كانت تعادل 60 % فما فوق، والجدول التالي يوضح قيمة معامل كرونباخ لأداة الدراسة (بن محمد، 2014، 112).

جدول (2) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المجال	معامل كرونباخ ألفا
مواصفات خريجو الطلبة من الناحية النوعية	0.67
مواصفات خريجو الطلبة من الناحية الكمية	0,65
مواصفات مخرجات البحث العلمي من الناحية النوعية	0,68
مواصفات مخرجات البحث العلمي من الناحية الكمية	0,69

كما هو مبين في الجدول (2) فقد أوضحت نتائج درجة الثبات في إجابات أفراد عينة الدراسة أن معاملات الثبات تتراوح بين (0.65) و(0.69) لمختلف محاور الدراسة. وهذا يعني أنه لو تم إعادة توزيع الاستبانة على نفس عينة الدراسة في فترة لاحقة سوف نحصل على نفس البيانات وبنسبة احتمالية قدرها النسب المذكورة سابقاً، وبالتالي يمكننا الاعتماد على هذه البيانات في تحقيق أهداف الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار صدق أداة الدراسة أو ما يعرف بصدق المحتوى. فقد تم عرضها على مجموعة من الخبراء والباحثين في ميدان التعليم العالي، وعددهم ستة. وعلى ضوء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم تم إضافة عدد من العبارات وحذف عبارات أخرى كما وقد تم تعديل وتصويب عدد آخر من عبارات الاستبانة. فبعدما كانت الاستبانة تحتوي على 20 عبارة، تم تعديل خمسة عبارات وإضافة عبارتين لكل محور. حيث أصبح المجموع 25 عبارة.

10. نتائج الدراسة ومناقشتها:

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة توجب التطرق أولاً إلى النتائج المتعلقة بكل سؤال فرعي تم طرحه في المقدمة كما يلي:

1.10. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

جدول (3) مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة

الترتيب	درجة الموافقة	الدلالة المعنوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مواصفات خريجو الطلبة من الناحية النوعية
1	كبيرة	0.00	0,95	3.46	4- هناك مرافقة ضعيفة للطلبة في إعداد بحوثهم.
2	متوسطة	0.01	0,96	3,34	6-حظوظ نسب التوظيف بين الخريجين في مؤسسات التعليم العالي منخفضة.
3	متوسطة	0.01	0.93	3,32	5- يتميز نظام تقييم التحصيل العلمي للطلبة بعدم الكفاءة.
4	متوسطة	0.08	1,21	3,30	3- قلة ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي في العملية التعليمية.
5	متوسطة	0.90	1,18	2,98	7- تتميز الشهادات المقدمة للطلبة بمصادقية ضعيفة من قبل المؤسسات الاقتصادية.
6	متوسطة	0.05	1,05	2,70	1- لا تحرص مؤسسات التعليم العالي على جودة المناهج العلمية الموجه للطلبة.
7	ضعيفة	0.00	0,97	2.56	2- لا يتمتع الكادر الأكاديمي بمستوى علمي عالي، يضمن التكوين الجيد للطلبة.
	كبيرة	0.23	0,94	3.43	البعد ككل

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.43)، أي أنه أكبر من المتوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وبدلالة معنوية 0.05، مما يمكن القول أنه يوجد توجه نوعي ضعيف في مخرجات التعليم العالي من الطلبة. ويمكن ترتيب العبارات تنازليا كما يلي:

جاءت الفقرة (04) وهي (هناك مرافقة ضعيفة للطلبة في إعداد بحوثهم.) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.46)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. تلتها الفقرة (06) وهي (حظوظ نسب التوظيف بين الخريجين في مؤسسات التعليم العالي منخفضة.)

بمتوسط حسابي (3.34)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. أما الفقرة (05) وهي (يتميز نظام تقييم التحصيل العلمي للطلبة بعدم الكفاءة) فجاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.32)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. كما جاءت الفقرة (03) وهي (قلة ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي في العملية التعليمية.) فجاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.30)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. وجاءت الفقرة (07) وهي (تتميز الشهادات المقدمة للطلبة بمصادقية ضعيفة من قبل المؤسسات الاقتصادية.) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.98)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. وقد جاءت الفقرة (01) بالمرتبة السادسة وهي (لاحرص مؤسسات التعليم العالي على جودة المناهج العلمية الموجه للطلبة.) بمتوسط حسابي (2.70)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. أما بالمرتبة الأخيرة والسابعة فقد كانت من نصيب الفقرة (02) وهي (لايتمتع الكادر الأكاديمي بمستوى علمي عالي، يضمن التكوين الجيد للطلبة.) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.56)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. وهي النتيجة التي تتوافق مع دراسة تنقوت وسلامي (2017) على أنه يوجد توجه نوعي ضعيف في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بالجزائر والذي كان من أثاره نقص فرص الشغل لدى الطلبة الخريجين. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة داغر وزملاؤها (2016) ودراسة Johannsen (2015) على أنه يوجد توجه نوعي ضعيف في مخرجات التعليم العالي من الطلبة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول: ما هو مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

تم التوصل من خلال التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن المحور الأول بأن يوجد توجه نوعي ضعيف في مخرجات التعليم العالي من الطلبة. وهو الذي يتوافق مع ما جاءت به كل من دراسة داغر والطرأونة (2016) ودراسة تنقوت وسلامي (2017) ودراسة طالبي وبركة (2014). ويرجع سبب التوجه النوعي الضعيف إلى تعطيل المرافقة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير رغم أنها

من أساسيات نظام (ل.م.د)، كما يلعب تنوع التخصصات في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والتي تجبر عضو هيئة التدريس على تدريس عدد من المقاييس بغض النظر عن اختصاصه دور كبير في إضعاف أدائه هذا من جهة من جهة أخرى. وكما سبق ذكره لا توجد متابعة فعلية من قبل الإدارة لبرامج تحسين الأداء فقد اقتصر في معظمها على الجانب الإداري لا غير، إضافة إلى ذلك فالتغيير التي شهدته التعليم العالي في تبني نظام جديد وهو (ل.م.د) لم يرافقه تدريب للكادر التدريسي في كيفية توصيل هذه المناهج إلى الطلبة ناهيك عن الغموض الذي تشوبه بعض المناهج المدرسة؛ كما انه توجد تخصصات لا تتوافق وإحتياجات سوق العمل.

2.10. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما هو مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

جدول (4) مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة

الترتيب	درجة الموافقة	الدلالة المعنوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مواصفات خريجي الطلبة من الناحية الكمية
1	كبيرة جدا	0.00	0,926	4.21	13-معظم الطلبة يفضلون استكمال دراستهم خوفا من شبح البطالة.
2	كبيرة	0.00	0,990	3.86	9-يتم تخريج الطلبة دون مراعاة إحتياجات سوق العمل.
3	كبيرة	0.00	0,909	3.80	12-وجود نسبة بطالة عالية في صفوف الطلبة الخريجين.
4	كبيرة	0.00	0,872	3.46	8-تسعى مؤسسات التعليم العالي على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي دون اعتبارات لقدراتها الاستيعابية.
5	كبيرة	0.00	1,033	3.44	11-تركز مؤسسات التعليم العالي في أهدافها على أعداد خريجها.
6	متوسطة	0.04	0,970	2.72	10-توزيع الطلبة على التخصصات يخضع بالدرجة الأولى لمعيار التكلفة (عدد كبير من الطلبة في العلوم الإنسانية مقارنة بأعداد الطلبة في العلوم الدقيقة.
	كبيرة	0.00	0.645	3.96	البعد ككل

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.96)، أي أنه أكبر من المتوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وبدلالة معنوية 0.05 مما يمكن القول أنه يوجد توجه كمي بمستوى جيد في مخرجات التعليم العالي من الطلبة. ويمكن ترتيب العبارات تنازلياً كما يلي:

جاءت الفقرة (13) وهي (معظم الطلبة يفضلون استكمال دراستهم خوفاً من شبح البطالة). بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.21)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة جداً. تلتها الفقرة (09) وهي (يتم تخريج الطلبة دون مراعاة احتياجات سوق العمل). بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.86)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. جاءت الفقرة (12) وهي (وجود نسبة بطالة عالية في صفوف الطلبة الخريجين) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.80)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. بينما جاءت الفقرة (08) وهي (تسعى مؤسسات التعليم العالي على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي دون اعتبارات لقدراتها الاستيعابية). بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.46)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. وقد جاءت الفقرة (11) وهي (تركز مؤسسات التعليم العالي في أهدافها على أعداد خريجائها). بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.43) وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. كما وقد جاءت الفقرة (10) وهي (توزيع الطلبة على التخصصات يخضع بالدرجة الأولى لمعيار التكلفة) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.72)، وهذا ما جاءت به نتيجة الفقرة (08).

وهي النتيجة التي تتوافق مع أغلب الدراسات السابقة على أنه يوجد توجه كمي كبير في مخرجات التعليم العالي بالطلبة خصوصاً دراسة الداوي وبن زرقعة (2015).
مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني: ما هو مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من الطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

أثبتت نتائج تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني أنه يوجد توجه كمي كبير في مخرجات التعليم العالي من الطلبة. وهذا الذي لا يتوافق مع ما جاء به Johansen (2015) الذي يرى أن الدول الإفريقية تعاني من قلة في أعداد الطلبة.

ويرجع الكم الهائل للطلبة على إعتبار أن معظمهم يفضلون استكمال دراستهم خوفا من شبح البطالة، وهو أمر طبيعي نظرا لمتطلبات التي يفرضها اقتصاد المعرفة، كما أن الجامعة الجزائرية تبنت التوجه الإجتماعي التي عرفته منذ نشأتها وهو ضمان التعليم المجاني لكل الشعب الجزائري الشيء الذي أدى إلى زيادة هائلة في أعداد الطلبة والبالغ عددهم الآن ما يقارب مليون ونصف المليون طالب أدى ذلك إلى التركيز على كيفية تخريج طلبة بطلين نظرا لعدم وجود ربط جيد بسوق العمل.

ويرجع هذا التوجه الكمي في أعداد الطلبة أساسا إلى عدة أسباب منها: (زرقان، 2016)

- النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عددا لملتحقين بالأطوار الابتدائية الثانوية.

- مبدأ تساوي فرص التعليم.

- زيادة حاجات المجتمع لليد العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.

- الطلب المتزايد علي التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوي المهني في إطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.

- العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم. ومركزية التوجيه والتقويم.

- مجانية التعليم العالي. وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤثرين والهيكل

- مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل.

والجدول التالي يبين تطور أعداد الخريجين من الجامعات الجزائرية بين فترة

(2003-2014) كما يلي: (تنقوت وسلامي، 2017)

جدول (8) تطور أعداد خريجي الجامعة الجزائرية بين (2003-2014)

المتخرجون	المسجلون في ما بعد التدرج	المسجلون في التدرج	السنة الجامعية	المتخرجون	المسجلون في ما بعد التدرج	المسجلون في التدرج	السنة الجامعية
199767	58975	1034313	2010-2009	91828	30221	622980	2004-2003
246743	60617	1077945	2011-2010	107515	33630	721833	2005-2004
233879	64212	1090592	2012-2011	112932	37787	743054	2006-2005
288602	67671	1124434	2013-2012	121905	43458	820664	2007-2006
271430	70734	11195515	2014-2013	146889	48764	952067	2008-2007
	76510	1165040	2015-2014	150014	54924	1048899	2009-2008

من خلال الجدول أعلاه يتبين تزايد الكبير لأعداد خريجي التعليم العالي بالجزائري حيث بلغ بين (2003-2004) 91828 خريج جامعي ليصل هذا العدد إلى 271430 خريج جامعي في فترة (2013-2014). وهذا ما يؤكد على وجود توجه كمي بمخرجات التعليم العالي في الجزائر من الطلبة.

3.10. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما هو مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

جدول (5) مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية

الترتيب	درجة الموافقة	المعنوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مواصفات خريجو الطلبة من الناحية الكمية
1	كبيرة	0,00	0,964	3,64	19-معظم البحوث العلمية لا تدخل في إطار اتفاقيات شراكة مع القطاع الاقتصادي.
2	متوسطة	0,04	0,948	3,28	14-معظم المقالات العلمية منشورة في مجالات غير مرموقة.
3	متوسطة	0,44	1,100	3,12	16- لا تخضع البحوث العلمية لتقييم جدي وصارم.
4	متوسطة	0,56	0,966	3,08	15- تمتاز البحوث العلمية المنجزة بعدم أصالة والجديّة.
5	متوسطة	0,47	0,974	2,90	17-البحوث العلمية ليست مرتبطة بمتطلبات المجتمع والتنمية.
6	متوسطة	0,18	0,941	2,82	18-لا يوجد تنوع بين البحوث الأساسية والتطبيقية.
	كبيرة	0,00	0,748	3,46	البعد ككل

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.46)، أي أنه أكبر من المتوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وبدلالة معنوية 0.05 مما يمكن القول أنه لا يوجد توجه نوعي جيد في مخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية. ويمكن ترتيب العبارات تنازلياً كما يلي:

جاءت الفقرة (19) وهي (معظم البحوث العلمية لا تدخل في إطار إتفاقيات شراكة مع القطاع الإقتصادي). بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.64)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة ضعيفة. تلتها الفقرة (14) وهي (معظم المقالات العلمية منشورة في مجالات غير مرموقة) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.28) وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. بينما جاءت الفقرة (16) وهي (لا تخضع البحوث العلمية لتقييم جدي وصارم) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.12)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. كما جاءت الفقرة (15) وهي (لا تتميز البحوث العلمية المنجزة بالأصالة والجدية). بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.08)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. تلتها الفقرة (17) وهي (البحوث العلمية ليست مرتبطة بمتطلبات المجتمع والتنمية). بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.90)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. لتأتي في الأخير الفقرة (18) وهي (لا يوجد تنوع بين البحوث الأساسية والتطبيقية). بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.82)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة. وهو ما يتوافق مع دراسة كل من طالبي وبركة (2014) ودراسة تنقوت وسلامي (2017).

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث: ما هو مستوى التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

أثبتت نتائج تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث أنه لا يوجد توجه نوعي كاف في مخرجات التعليم العالي من البحوث. وهو الذي يتوافق مع النتائج التي جاء بها كل من فلاح ومداح (2016). وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى أنه توجد قطيعة بين البحوث العلمية وحاجات المجتمع، وتركيزها أساساً في البحوث الأساسية على

حساب البحوث التطبيقية، فالبحوث الأساسية على الرغم من أهميتها البالغة غير مكلفة بينما تتطلب البحوث التطبيقية مخابر ووسائل مادية ضخمة، ولعل السبب الآخر الذي يؤدي إلى ضعف نوعية البحوث وفقا لرؤية أعضاء هيئة التدريس هو نشرها في مجالات غير مرموقة أين تغيب الصرامة والجدية في التقييم. وقد تداركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية هذا الخلل في السنة الجامعية 2017-2018 وقامت بتصنيف المجالات وفق معايير صارمة أين يمكن للباحثين نشر بحوثهم وضمان أصالتها.

4.10. النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما هو مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

جدول (6) مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية

الترتيب	درجة الموافقة	الدلالة المعنوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مواصفات خريجو الطلبة من الناحية الكمية
1	كبيرة	0,00	0,79	3.88	23-وجود عدد كبير من الملتقيات والأيام الدراسية دون الأخذ بنتائجها وتطبيقها في الواقع.
2	كبيرة	0,00	0,95	3.80	24-وجود عدد كبير من فرق البحث دون أن يكون لها المساهمة في التنمية.
3	كبيرة	0,00	0,94	3.50	20-يتم نشر المقالات العلمية من أجل الترقية بنسبة كبيرة جدا.
4	كبيرة	0,00	1,19	3.44	25-القيام بالبحث العلمي من أجل الكسب المادي.
5	كبيرة	0,00	0,88	3.42	21-يوجد عدد كبير من المجالات (non indexé).
6	متوسطة	0,12	1,09	2,76	22-يتم تقييم الإنتاج العلمي على أساس كمي دون النظر إلى جودة النتائج المتوصل إليها.
	كبيرة	0,00	0,84	3.90	البعد ككل

يتضح من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.90)، أي أنه أكبر من المتوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وبدلالة معنوية 0.05 مما يمكن القول أنه يوجد توجه كمي لا بأس به في مخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية. ويمكن ترتيب العبارات تنازليا كما يلي:

جاءت الفقرة (23) وهي (وجود عدد كبير من الملتقيات والأيام الدراسية دون الأخذ بنتائجها وتطبيقها في الواقع.) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. تلتها الفقرة (24) وهي (وجود عدد كبير من فرق البحث دون أن يكون لها المساهمة في التنمية) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.80)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. بينما جاءت الفقرة (20) وهي (يتم نشر المقالات العلمية من أجل الترقية بنسبة كبيرة جدا) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.50)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. وقد جاءت الفقرة (25) وهي (القيام بالبحث العلمي من أجل الكسب المادي.) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.44)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. كما جاءت الفقرة (21) وهي (وجود عدد كبير من المجالات (non indexé) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.42)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة كبيرة. وقد جاءت الفقرة (22) وهي (يتم تقييم الإنتاج العلمي على أساس كمي دون النظر إلى جودة النتائج المتوصل إليها) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.76)، وهذا يدل على أنه هناك درجة موافقة متوسطة.

وهذا ما يتوافق مع دراسة فلاح ومداح (2016) ودراسة Pastor et Seranno

(2016) في أنه يوجد توجه كمي بمخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع: ما هو مستوى التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من البحث العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

أثبتت نتائج تحليل إجابات افراد عينة الدراسة على السؤال الرابع أنه يوجد توجه كمي لا بأس به في مخرجات التعليم العالي من البحوث. وهذا ما يتوافق ونتائج دراسة فلاح ومداح (2016) ودراسة Pastor et Serano (2016)، حيث أن التقييم المعتمد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر يرتكز أساسا على الناحية الكمية للإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس دون النظر إلى نتائج الدراسة ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة. إضافة الى ذلك فإن تعدد فرق البحث والكم الهائل من الطلبة ولاسيما طلبة الدكتوراه نظام (ل.م.د) (مؤطرين من قبل أعضاء هيئة التدريس) الملزمين بتقديم حوصلة

سنوية قبل كل تسجيل يفسر نوعاً ما هذا التوجه الكمي، وللإشارة فإن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تعتمد في منحها للتربصات بالخارج على مستوى الحوصلة العلمية لعضو هيئة التدريس فكلما كان إنتاجه العلمي غزيراً كانت له الحظوظ لنيل تربص بالخارج. هذه المنظمة التحفيزية وإن كانت في ظاهرها تشجع على البحث العلمي إلا أنها في الحقيقة تدفع أعضاء هيئة التدريس للتركيز على الكم بدل الكيف في بحوثهم. وما يؤكد هذا التوجه الكمي في البحوث العلمية هو زيادة عدد المنشورات البحثية بالجزائر. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (7) تطور عدد المنشورات العلمية بالجزائر بين فترة (2000-2011)

2011/2008	2007/2004	2003/2000	
6868	3975	2023	عدد المنشورات
0.046	0.026	0.013	عدد المنشورات في السنة لكل 1000 نسمة
686	400	200	عدد المنشورات في السنة لكل 1000 باحث
0.12 %	0.08 %	0.04 %	الحصة العالمية من المنشورات

ما يلاحظ أنه يوجد تطور كمي في عدد المنشورات العلمية بالجزائر والذي تضاعف بثلاثة مرات عما كان عليه في سنة (2000-2003).

11. خلاصة لأهم نتائج الدراسة وتوصياتها:

يمكن تلخيص ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة في الجدول التالي:

جدول (8) مستوى التوجه في مخرجات التعليم العالي

التوجه	المتوسط الحسابي	أبعاد الدراسة
ضعيف	3.43	التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من طلبة
جيد	3.96	التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من طلبة
ضعيف	3.46	التوجه النوعي في مخرجات التعليم العالي من بحوث
جيد	3.90	التوجه الكمي في مخرجات التعليم العالي من بحوث
جيد	3.68	المتوسط الحسابي العام

من خلال الجدول يمكن الإجابة عن السؤال الرئيس: ما هو مستوى التوجه النوعي والكمي في مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديداً في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

يمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وتحديداً كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) يغلب عليها التوجه الكمي على التوجه النوعي وهذا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.

ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

- كنتيجة عامة للدراسة تبين أن مخرجات التعليم العالي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) يغلب عليها التوجه الكمي على التوجه النوعي وهذا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد توجه نوعي ضعيف في مخرجات التعليم العالي من الطلبة وتحديداً بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد توجه كمي كبير في مخرجات التعليم العالي من الطلبة وتحديداً بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد توجه نوعي ضعيف في مخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية وتحديداً بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد توجه كمي كبير في مخرجات التعليم العالي من البحوث العلمية وتحديداً بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.

التوصيات:

- انطلاقاً من خلاصة النتائج المتوصل إليها يمكن طرح عدد من التوصيات والتي من الممكن أن تساعد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة (2) من تحسين مخرجاتها سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية، وهي كالاتي:
- العمل على التنسيق ما بين كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والمؤسسات الاقتصادية وسوق العمل وهذا من أجل ضبط نوعية وكمية مخرجات التعليم العالي وخصوصاً منها ما تعلق بالبحث العلمي وهذا تماشياً ومتطلبات التنمية.
 - وضع استراتيجية واضحة المعالم تختص في كيفية قبول الطلبة بناءً على احتياجات التنمية ووفقاً لمعايير واضحة المعالم.
 - تحقيق التوازن في مخرجات التعليم العالي من الطلبة تغطي مختلف الميادين التقنية والإدارية والإنسانية.
 - الرفع من كفاءة ونوعية الخريجين من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية وربطها بالجانب الميداني من خلال تربصات قصيرة الأجل وتدريبات للطلبة خارج المقاعد الدراسية.
 - تثمين البحوث المنجزة من قبل أعضاء هيئة التدريس وتفعيلها في الواقع العملي.
 - الحرص على أصالة البحوث العلمية المنجزة من قبل الباحثين وتحسين نوعيتها.
 - الاهتمام بالنشر العلمي للبحوث العلمية وترقيتها.
 - إبرام اتفاقيات شراكة بين كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والمؤسسات الاقتصادية لفتح ميادين بحث توطر أعمال الباحثين وتحسن من نوعية بحوثهم.

قائمة المراجع:

- أحمد، أشرف السعيد (2007). الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- باديب، نورة عبد الله، والقشقرى، سارة عبد الرحيم (2009). "ضبط قواعد الإرشاد الأكاديمي ضرورة لجودة التعليم الجامعي"، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد،

- المنعقد بجامعة الشارقة بدولة الإمارات (الجودة والتميز في الجامعات العربية) في 23-26 أبريل 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- بدوي، عبد الرحمان (1998). مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت.
- بن محمد، هدى (2014). أثر نظم المعلومات على أداء المنظمات: دراسة ميدانية في شركات التأمين بالجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قسنطينة (2)، الجزائر.
- بوقالطة، محمد سيف الدين (2016)، تطبيق الأساليب الحديثة للإدارة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قسنطينة (2)، الجزائر.
- تقوت، وفاء، وسلامي، احمد (2017). مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (07)، 166.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 هـ الموافق ل 4 أبريل 1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، العدد 24، الصادرة بتاريخ 7 أبريل 1999.
- الحسيني، سلمان بن سالم (2016). رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.
- داغر، أزهار، الطراونة، اخليف، والقضاء، محمد أمين (2016). درجة مواصفة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، مجلة دراسات العلوم التربوي، 43 (5).
- الداوي، الشيخ، وبن زرقة، ليلي (2015)، تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2004/2012)، مجلة المؤسسة، (4).
- دليو، فضيل، ولوكيا، الهاشمي، وسفاري، ميلود (2006). المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، الطبعة 2، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة.
- زاير، وافية، وحمول، طارق (2017). التجديد الاستراتيجي أداة لتحقيق التوافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل، مجلة الاقتصاد والتنمية، 8(2)، 247.
- زرقان، ليلي (2016). اصلاح التعليم العالي ومشكلات الجامعة الجزائرية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، (16).
- طالب، صلاح الدين، وبركة، الزين (2014). التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2014)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، (4).

- الطراونة، عبد الهادي (2010). أخلاقيات البحث العلمي ودورها في تجويد مخرجات الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أبحاث ومنشورات الهيئة العلمية، تاريخ الإطلاع 2010/03/20 متاح على الإنترنت: <http://professors.nauss.edu.sa/dr-tallatarawak/resi/>
- العزاوي، رحيم يونس كرو (2008). مقدمة في منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان: دار دجلة.
- فلاح، كريمة، ومداح، عرابي (2016). البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، (5).
- محمد، أشرف السعيد أحمد (2007). الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- المنيع، محمد عبد الله (1991). تقويم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود خلال تحليل بعض السجلات الطلابية، الرياض، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية، (3)، عمادة شؤون المكتبات.
- الهادي، شرف إبراهيم (2013). إدارة تغيير مؤسسات التعليم العالي في العربي نحو جودة النوعية وتميز الأداء، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، 6 (11)، 248.
- Boumehdi, Molay Ahmed (2012). La massification de l'université dans le contexte de la professionnalisation massive des fonctions et la sélection. Congrès international AIPU, Québec, Canada.
- Johannsen, Kurt (2015). Comment améliorer l'employabilité des diplômés de l'enseignement supérieur, Association pour développement de l'éducation en Afrique.
- Poster, José Manuel ,et Serrano, Lorenzo (2016). The research output of universities and its determinants, Instituto Valenciano de Investigaciones Económicas.
- UNESCO (1998). Déclaration Mondiale sur L'enseignement Supérieur Pour le 21 Emme siècle: Vision et Action, Conférence mondial sur l'enseignement supérieur, Paris, UNESCO.

الملاحق:

ملحق 01: الاستبيان

سيدي الفاضل، سيدي الفاضلة

بعد التحية،

يقوم الباحث بإعداد دراسة علمية حول " قياس التوجه الكمي والنوعي في مخرجات التعليم العالي الجزائري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة قسنطينة (2)".

بحكم خبرتك ومعرفتك بهذا الموضوع، يأمل منك الباحث التكرم بمنحه جزءا من وقتك الثمين لقراءة عبارات الاستبيان والحكم على درجة أهميتها بوضع إشارة (X) في المربع المقابل لها وتحت ما تعتقد أنه يمثل وجهة نظرك.

قدم لك شكري الجزيل سلفا لتفضلك بملأ هذا الاستبيان مقدما بذلك خدمة لجهود البحث العلمي الذي من أجله فقط وضع هذا الاستبيان وسيتم التعامل بما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي.

البيانات الشخصية و الوظيفية

الجنس:

 ذكر أنثى

عدد سنوات الخدمة:

 أقل من 10 سنوات من 10 سنوات إلى 20 سنة من 20 سنة إلى 30 سنة من 30 سنة فما فوق

المستوى العلمي:

 ماجستير دكتوراه ل م د دكتوراه علوم دكتوراه دولة

N°	البيانات	درجة الموافقة			
		موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق إطلاقا
01	لا تحرص مؤسسات التعليم العالي على جودة المناهج العلمية الموجه للطلبة.				
02	لا يتمتع الكادر الأكاديمي بمستوى علمي عالي، يضمن التكوين الجيد للطلبة.				
03	قلة ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي في العملية التعليمية.				
04	هناك مراقبة ضعيفة للطلبة في إعداد بحوثهم.				
05	يتميز نظام تقييم التحصيل العلمي للطلبة بعدم الكفاءة.				
06	حظوظ نسب التوظيف بين الخريجين في مؤسسات التعليم العالي منخفضة.				
07	تتميز الشهادات المقدمة للطلبة بمصدقية ضعيفة من قبل المؤسسات الاقتصادية.				
08	تسعى مؤسسات التعليم العالي على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي دون اعتبارات لقدراتها الاستيعابية.				
09	يتم تخريج الطلبة دون مراعاة احتياجات سوق العمل.				
10	توزيع الطلبة على التخصصات يخضع بالدرجة الأولى لمعيار التكلفة (عدد كبير من الطلبة في العلوم الإنسانية مقارنة بأعداد الطلبة في العلوم الدقيقة).				
11	تركز مؤسسات التعليم العالي في أهدافها على أعداد خريجها.				
12	وجود نسبة بطالة عالية في صفوف الطلبة الخريجين.				
13	معظم الطلبة يفضلون استكمال دراستهم خوفا من شبح البطالة.				
14	معظم المقالات العلمية منشورة في مجالات غير مرموقة.				
15	تمتاز البحوث العلمية المنجزة بعدم لأصالة والجدية.				
16	لا تخضع البحوث العلمية لتقييم جدي وصارم.				
17	البحوث العلمية ليست مرتبطة بمتطلبات المجتمع والتنمية.				
18	لا يوجد تنوع بين البحوث الأساسية والتطبيقية.				
19	معظم البحوث العلمية لا تدخل في إطار اتفاقيات شراكة مع القطاع الاقتصادي.				
20	يتم نشر المقالات العلمية من أجل الترقية بنسبة كبيرة جدا.				
21	يوجد عدد كبير من المجالات (non indexé).				

					22	يتم تقييم الإنتاج العلمي على أساس كمي دون النظر إلى جودة النتائج المتوصل إليها.
					23	وجود عدد كبير من الملتقيات والأيام الدراسية دون الأخذ بنتائجها وتطبيقها في الواقع.
					24	وجود عدد كبير من فرق البحث دون أن يكون لها المساهمة في التنمية.
					25	القيام بالبحث العلمي من أجل الكسب المادي.

شكرا على حسنك تعاونك